



الإدارة

أبرز الأنشطة في عام ٢٠١٠

زيادة تعزيز الرقابة

الحفاظ على معدل نمو حقيقي
صفري في البرنامج والميزانية

موافقة اللجنة على تمويل إعادة بناء
محطتي نظام الرصد الدولي (HA3)
و (IS14) (١٥ مليون دولار أمريكي)،
وتنفيذ نظام لتخطيط الموارد المؤسسية
يكون ممتثلًا للمعايير المحاسبية الدولية
للقطاع العام (٨,٩ ملايين دولار أمريكي)

الوسيلة الرئيسية لكفالة الإدارة المتّسمة بالفعالية والكفاءة لأنشطة الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك دعم اللجنة وهيئاتها الفرعية، هي توفير الخدمات الإدارية والمالية والقانونية.

وتُوفّر أيضاً طائفةً واسعةً من الخدمات العامة، بدءاً من الترتيبات الخاصة بعمليات الشحن، والإجراءات الجمركية، وتأشيرات السفر، وبطاقات الهوية الشخصية، وجوازات المرور، والمشتريات المخفّضة القيمة فيما يخصّ خدمات التأمين والضرائب والسفر والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وكذلك الدعم في مجال التكنولوجيا المكتبية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الموجودات. وتُرصّد الخدمات المقدّمة من كيانات خارجية رصدًا مستمرًا لضمان تقديمها بأكثر الطرائق كفاءةً وفعاليةً واقتصاداً.

وتشمل الإدارة أيضاً التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى الموجودة في مركز فيينا الدولي بشأن تخطيط الحيّز المكاني للمكاتب والتخزين، وصيانة المباني، وتوفير الخدمات المشتركة، وتعزيز الجهود الأمنية

الرقابة

الرقابة عنصر رئيسي في مكونات النهج الاستراتيجي الذي تتبناه اللجنة لضمان فعالية المنظمة وإدارتها الرشيدة. وفي عام ٢٠١٠، جرى الاضطلاع بخمس عمليات مراجعة للحسابات. وقدّمت توصيات بشأن تحسين فعالية الضوابط الرقابية الداخلية في هذه المجالات، واستمرت متابعة تنفيذ التوصيات المقدّمة خلال السنوات السابقة. واضطلعت أيضاً وحدة المراجعة الداخلية للحسابات بعدة أنشطة للدعم الإداري في مجال إدارة المخاطر وتحسين العمليات الإجرائية، ومنها مثلاً عملية الاشتراء، مما من شأنه أن يعزّز فعالية الضوابط الرقابية الداخلية. وعُيّنت أيضاً وحدة المراجعة الداخلية للحسابات بتسهيل مبادرة قامت بها الأمانة الفنية المؤقتة في ضمان الدمج المتكامل السليم لروابط التآزر فيما بين عدة مجالات رئيسية وزيادتها إلى أقصى حد. وتشمل هذه المجالات نظام تخطيط الموارد المؤسسية، وإدارة المشاريع؛ والإدارة القائمة على التخطيط/ النتائج، وإدارة النوعية، وإدارة المعارف، وإدارة الأداء المهني، وإدارة المخاطر.

وقد تمّ في عام ٢٠١٠ تحديث ميثاق مبادئ وحدة المراجعة الداخلية للحسابات لعام ١٩٩٨، وذلك من أجل توضيح مسؤوليات وحدة المراجعة الداخلية للحسابات، وزيادة تعزيز استقلالها وموضوعيتها. وبيّن ميثاق المبادئ إجراءات الإبلاغ، وكيفية الإذن بالوصول إلى الملفات ذات الصلة بالمحفوظات وملاك الموظفين والموجودات المادية، ونطاق أنشطة مراجعة الحسابات. وميثاق المبادئ متاح لجميع الموظفين. واستُكمل في عام ٢٠١٠ العمل على استحداث صفحة خاصة بوحدة المراجعة الداخلية للحسابات على الموقع الشبكي الداخلي "الإنترنت" الخاص بالأمانة الفنية المؤقتة. وتقدّم الصفحة معلومات للموظفين فيما يخص المهام المسندة والأنشطة وعمليات مراجعة الحسابات وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بوحدة

المراجعة الداخلية للحسابات. وتقدّم الصفحة أيضاً تسهياً للموظفين من أجل الإبلاغ، بثقة، عن إساءات التصرف المشتبه فيها أو المخالفات إلى رئيس وحدة المراجعة الداخلية للحسابات. وفي وثيقة السياسة العامة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، الصادرة عن الأمانة الفنية المؤقتة في عام ٢٠٠٧، عيّنت هذه الوحدة بصفتها الجهاز المسؤول عن التحقيق في الشكاوى والمزاعم المبلغ عنها بخصوص حالات الإخلال باللوائح التنظيمية، التي تثير مخاطر هامة تمس بامتثال اللجنة وكفاءتها وفعاليتها ومصداقيتها. وعلاوة على ذلك، استُكمل في عام ٢٠١٠، بالتعاون في العمل مع قسم التقييم، إنشاء قاعدة بيانات من أجل رصد تنفيذ توصيات الرقابة (مراجعة الحسابات والتقييم).

وأُنشأت وحدة المراجعة الداخلية للحسابات برنامجاً لتحسين ضمان الجودة من أجل رصد فعالية أدائها. وأحد عناصر هذا البرنامج هو اضطلاع وحدة المراجعة الداخلية للحسابات بتقييم ذاتي لممارستها بناءً على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تمّ ذلك في عام ٢٠١٠.

الشؤون المالية

البرنامج والميزانية لعام ٢٠١٠

أعدّ البرنامج والميزانية لعام ٢٠١٠ على مستوى مقابل لدرجة أدنى قليلاً من معدل النمو الحقيقي الصفري، مع الحفاظ على نظام ثنائية العملة (دولار الولايات المتحدة واليورو) لتقدير الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الموقّعة. وقد استُحدث هذا النظام في عام ٢٠٠٥ من أجل الحدّ من تعرّض اللجنة لآثار التقلبات في قيمة دولار الولايات المتحدة (الدولار الأمريكي) مقابل اليورو.

وكانت ميزانية عام ٢٠١٠ تبلغ ١٠٠ ٥٩٥ ٤٥ دولار أمريكي و٨٠٠ ٧٠٢ ٥٥ يورو. وبحسب سعر الصرف في الميزانية البالغ

الجدول ٤- توزيع ميزانية عام ٢٠١٠

| بملايين دولارات الولايات المتحدة ^(١) | مجال النشاط |
|---|-------------------------------------|
| ٣٨,٧ | نظام الرصد الدولي |
| ٤٤,٥ | مركز البيانات الدولي |
| ٩,١ | التفتيش الموقعي |
| ٢,٠ | التقييم ومراجعة الحسابات |
| ٤,٩ | دعم أجهزة تقرير السياسات |
| ١٥,٩ | الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم |
| ٤,١ | الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية |
| ١١٩,٢ | المجموع |

(١) استُخدم متوسط سعر صرف قدره ٠,٧٥٦١ يورو للدولار الأمريكي الواحد لتحويل المكونات المحسوبة باليورو في ميزانية عام ٢٠١٠.

٠,٧٩٦٠ يورو للدولار الواحد، كان المعادل الدولار الإجمالي لميزانية عام ٢٠١٠ يبلغ ٦٠٠ ٥٧٩ ١١٥ دولار، بما يمثّل نمواً اسمياً بنسبة ١,٨ في المائة ولكن يكاد يكون مستقرّاً بالقيم الحقيقية (نقصان بمبلغ ٣٠٠ ١٠٨ دولار أي ١,١ في المائة).

وكان المعادل الدولار الإجمالي النهائي لميزانية عام ٢٠١٠ يبلغ ٢٦٦ ٣٠٨ ١١٩ دولارات، على أساس متوسط سعر الصرف الفعلي في عام ٢٠١٠، البالغ ٠,٧٥٦١ يورو للدولار الأمريكي الواحد (الجدول ٤). وكانت نسبة ٧٩,٠٩ في المائة من الميزانية الإجمالية مخصّصة أصلاً للأنشطة ذات الصلة بالتحقق، منها مخصّص قدره ١٨ ٣٨٣ ٠٥٢ دولاراً لصندوق الاستثمار الرأسمالي، الذي أنشئ من أجل البناء التدريجي لنظام الرصد الدولي. وازداد هذا المخصّص إلى ٣٣ ٣٨٣ ٠٥٢ دولاراً بعد الموافقة على اعتمادات تكميلية بمبلغ قدره ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

الاشتراكات المقررة

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغ معدل تحصيل الاشتراكات المقررة عن عام ٢٠١٠ نسبة ٩٧,٩ في المائة من الجزء المحسوب بالدولار الأمريكي ونسبة ٧٦,٤ في المائة من الجزء المحسوب باليورو. وبالمقارنة، كان معدلاً التحصيل في عام ٢٠٠٩ قد بلغ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما نسبته ٨٤,٨ في المائة و ٧٥,١ في المائة على التوالي. وبلغ في عام ٢٠١٠ معدل التحصيل المدمج للجزء المحسوب بالدولار والجزء المحسوب باليورو ٨٤,٥ في المائة، مقابل ٧٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩.

وكان عدد الدول التي سددت اشتراكاتها المقررة عن عام ٢٠١٠ كاملة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قد بلغ ١٠١ دولة، أي أكثر من عددها البالغ ٩٦ في عام ٢٠٠٩. أما الاشتراكات المقررة عن عام ٢٠٠٩ فكان معدل تحصيلها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قد بلغ ٩٩,٢ في المائة.

النفقات

بلغت النفقات من البرنامج والميزانية عام ٢٠١٠ مقدار ١١٢ ٥٧٨ ٣٧٤ دولاراً أمريكياً، منها ١٧ ١٧٠ ٣٣٤ دولاراً من صندوق الاستثمار الرأسمالي. ومن الصندوق العام، بلغت الميزانية غير المستخدمة ٥ ٤٧٥ ٢١٥ دولاراً. وفيما يخصّ صندوق الاستثمار الرأسمالي، كان قد أنفق ما نسبته ٤,٣٥ دولاراً في المائة تقريباً من المبالغ المخصصة بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ويمكن البحث عن معلومات أكثر تفصيلاً عن تنفيذ الميزانية في التقرير عن أداء البرنامج والميزانية لعام ٢٠١٠.

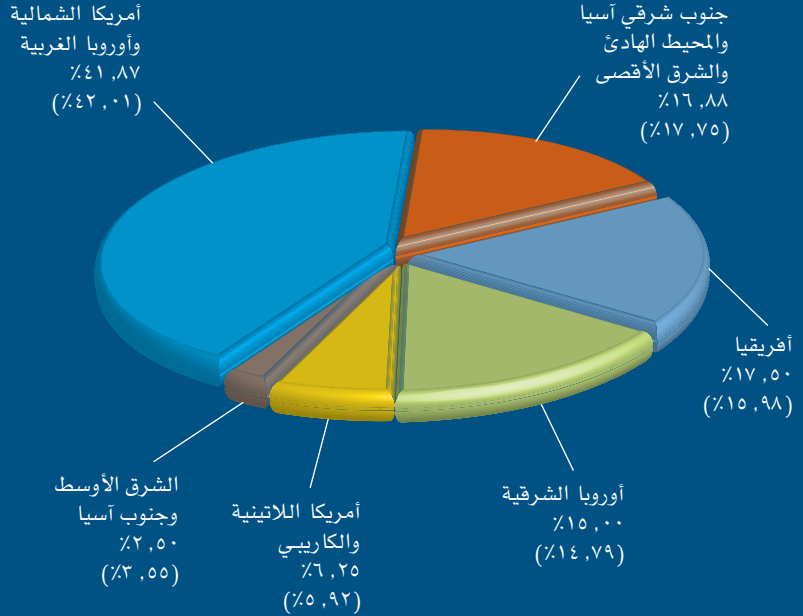
المشتريات

في عام ٢٠١٠، التزمت الأمانة الفنية المؤقتة بنفقات بمبلغ قدره ٤٦,٧ مليون دولار تقريباً

عدد الموظفين في الفئة الفنية بحسب المنطقة الجغرافية

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

(النسب المئوية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ واردة بين قوسين.)



الجدول ٥- الموظفون النظاميون بحسب مجال العمل

(٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)

| مجال العمل | الفئة الفنية | فئة الخدمات العامة | المجموع |
|--|--------------|--------------------|-------------|
| قسم التقييم | ٣ | ١ | ٤ |
| شعبة نظام الرصد الدولي | ٢٥ | ٢١ | ٥٦ |
| شعبة مركز البيانات الدولي | ٦٥ | ١٦ | ٨١ |
| شعبة التفتيش الموقعي | ١٦ | ٦ | ٢٢ |
| المجموع الفرعي، المجالات ذات الصلة بالتحقق | ١١٩ (٧٤,٣٨) | ٤٤ (٥١,١٦) | ١٦٣ (٦٦,٢٦) |
| مكتب الأمين التنفيذي | ٤ | ٣ | ٧ |
| المراجعة الداخلية للحسابات | ٢ | ١ | ٣ |
| شعبة الشؤون الإدارية | ١٩ | ٢٣ | ٤٢ |
| شعبة الشؤون القانونية | | | |
| والعلاقات الخارجية | ١٦ | ١٥ | ٣١ |
| المجموع الفرعي، المجالات غير ذات الصلة بالتحقق | ٤١ (٢٥,٦٢) | ٤٢ (٤٨,٨٤) | ٨٣ (٣٣,٧٤) |
| المجموع | ١٦٠ | ٨٦ | ٢٤٦ |

من خلال ٦٤٧ صكاً تعاقدياً، ومبلغ قدره ٢,٥ مليون دولار تقريباً من أجل مشتريات صغيرة القيمة. وفي نهاية العام، كان هنالك ٩٣ طلب اشتراء في انتظار الموافقة عليها بشأن الالتزام بنفقات في المستقبل تبلغ قيمتها الإجمالية ١,٢٩ مليون دولار تقريباً، ومنها: ٢٦,٥ مليون دولار لصندوق الاستثمار الرأسمالي، و١,٥ مليون دولار للصندوق العام، و١,١ مليون دولار للتبرعات.

وأدرجت الأمانة الفنية المؤقتة خمسة نظم لرصد الغازات الخاملة في عقد لإجراء الاختبار والتقييم. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أدرجت في عقود من هذا النمط ١٢٨ محطة من المحطات التابعة لنظام الرصد الدولي، و٩ مختبرات للبيانات المشعة، إلى جانب اختبار ٢٦ نظاماً من نظم رصد الغازات الخاملة.

الموارد البشرية

أمّنت الأمانة الفنية المؤقتة الحصول على الموارد البشرية اللازمة لعملياتها عن

طريق تعيين موظفين على درجة عالية من الكفاءة والجدد لجميع البرامج والحفاظ عليهم في الملاك. وجرت عملية التعيين على أساس ضمان أعلى المعايير من حيث الدراية المهنية والخبرة والكفاءة والقدرة والنزاهة. وأوليت العناية الواجبة لمبدأ تكافؤ فرص التوظيف ولأهمية تعيين الموظفين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن، وكذلك للمعايير الأخرى التي تنص عليها الأحكام ذات الصلة بالموضوع في المعاهدة وكذلك في النظام الأساسي للموظفين.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغ عدد موظفي الأمانة ٢٤٦ موظفاً من ٧٠ بلداً، بعد أن كان ٢٦٢ موظفاً من ٧٤ بلداً في نهاية عام ٢٠٠٩. ويبيّن الشكل البياني الوارد أدناه توزع موظفي الفئة الفنية بحسب المنطقة الجغرافية. ويبيّن الجدول ٥ توزع الموظفين النظاميين بحسب مجال العمل.

وواصلت الأمانة الفنية المؤقتة جهودها الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في وظائف

الفئة الفنية. وفي نهاية عام ٢٠١٠، كانت هنالك ٤٧ امرأة في مناصب من الفئة الفنية، أي ما يقابل ٣٨,٢٩ في المائة من عدد موظفي الفئة الفنية. ومقارنةً بعام ٢٠٠٩، كانت هنالك زيادة بنسبة قدره ١٦,٦٧ في المائة في عدد الموظفات في الفئة الفنية ف-٥. ومن الناحية الأخرى، حدث انخفاض بنسبة قدرها ٢٠,٠٠ في المائة وبنسبة قدرها ١٠ في المائة في أعداد الموظفات في الفئتين الفنييتين ف-٤ وف-٣، على التوالي. وأما في الفئة الفنية ف-٢، فقد ظلّت نسبة تمثيل المرأة كما كانت في العام السابق.

وقد استمرت إتاحة الفرص للموظفين من أجل زيادة مهاراتهم في مجالات ذات صلة بتحقيق الأهداف المنشودة لدى المنظمة. وقُدّمت في عام ٢٠١٠ طائفة متنوّعة من البرامج المصمّمة خصيصاً لكي تعود بالنفع على الأمانة الفنية المؤقتة في قيامها ببرامج عملها، ومن أجل تعزيز أداء الموظفين المهني وتطوير مستقبلهم المهني.